الكلمـــة الإفتتاحية

لسعادة السفير/د. فاضل محمد جواد

الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون القانونيـة

في

الإجتماع الثاني للجنة المشتركة والمكونة من خبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية لبحث مسألة تجريم دفع الفدية

القاهرة : 10 – 2017/10/11

السادة المشاركون والضيوف الكرام ،

السادة ممثلو أصحاب السمو والمعالي وزراء العدل والداخلية العرب ،

السيدات والسادة ،

إنها لمناسبة سارة أن نلتقي اليوم في رحاب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لبحث موضوع تجريم دفع الفدية للتنظيمات الارهابية، فعالمنا العربي يقف متحدا في وجه تلك التنظيمات الارهابية وحصولها على تمويل مهما كان مصدره، كما أن لمجلسي وزراء العدل والداخلية العرب جهود كبيرة في إكمال التأسيس لمنظومة تشريعية وأمنية عربية تستجيب للتحولات الجديدة التي تمر بها منطقتنا العربية في الوقت الراهن.

إننا من أوائل الدول التي دعت لعقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة لبحث ظاهرة الإرهاب بداية سبعينيات القرن الماضي، كما كانت الدول العربية سباقة بوضع **إستراتيجية عربية لمكافحة الإرهاب** عبر جامعة الدول العربية سنة 1997 والتي اعتمدها مجلس وزراء الداخلية العرب، كما كانت سباقة إلى عقد اتفاقية عربية شاملة لمكافحة الإرهاب سنة 1998، جاءت تأكيدا لميثاق جامعة الدول العربية، بإرساء أسس التعاون العربي لمكافحة هذه الظاهرة في المجالين الأمني والقضائي.

السيدات والسادة

ظهر جليا، من خلال اجتماعات مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب حرص أصحاب السمو والمعالي على سد منافذ التمويل على التنظيمات الارهابية بإبرام **الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب** سنة 2010، كما قرر أصحاب السمو والمعالي تشكيل لجنة مشتركة لدراسة مسألة الفدية وتجريم دفعها للتنظيمات الارهابية من خلال إيجاد سند قانوني عربي لمسألة تجريم دفع الفدية سنة 2013.

إن للجنتكم الموقرة أهمية كبرى تنبع من حجم الخطر الذي يمثله توفير المال للتنظيمات الارهابية والذي من شأنه أن يدعم قدراتها البشرية واقتناء أسلحة تساعدها في تطوير حركتها القتالية.

السيدات والسادة

لقد حقق مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب على مدى ربع قرن إنجازات جديرة بالذكر في العديد من المجالات وأبرزها في مجال مكافحة الإرهاب من خلال إعداد واعتماد العديد من القوانين العربية الاسترشادية والاتفاقيات العربية لتحقيق ما نصبو إليه جميعا من خلق وطن عربي خال من العنف والإرهاب تسوده لغة التسامح، وفي ظل تحقيق العدالة واحترام حقوق الإنسان وكرامته.

كما أود في الختام أن أنقل إليكم تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية واهتمامه بما سوف تتوصل إليه هذه اللجنة من توصيات والتي سترفع نتائجها إلى الدورة القادمة لمجلس وزراء العدل العرب. متمنيا أن تكلل أعمال هذه اللجنة بالتوفيق في تحقيق ما نصبو إليه جميعا من إيجاد سند قانوني عربي يساعد على سد جميع منافذ تمويل التنظيمات الارهابية ووقف أحد أهم مصدر من مصادر تمويلها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،